



مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية التركية *The Contribution of Foreign Direct Investment to the Realization of Economic Development in Turkey*

بن شاعة رضا*

مخبر بواذكس، جامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم

الجزائر

ridacom80@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2025/09/04

تاريخ القبول: 2025/08/08

تاريخ الإرسال: 2025/06/12

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل التجربة التركية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق التنمية الاقتصادية، وهذا انطلاقاً من تتبع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدولة ثم بتحليل مساهمة ذلك في التنمية الاقتصادية. إن هذه الدولة قد قطعت أشواطاً في محاولتها لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوجيهها، فشكّلت بذلك تراكمات للتجربة يمكن الاستفادة منها لكل الدول الراغبة في تحقيق تنمية اقتصادية استغلالاً لآلية الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد قدمنا في الختام توصيات مهمة بالخصوص.

إن النتيجة التي توصلنا إليها هو أن الاستثمار الأجنبي المباشر ساهم في تحقيق تنمية اقتصادية في تركيا، وهي بذلك تمثل تجربة مميزة يمكن للدول النامية محاكاتها في توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة لخدمة تنميتها الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: تجربة تركية، استثمار أجنبي مباشر، تنمية اقتصادية، مساهمة، دول نامية.

Abstract: This research aims to study and analyse the Turkish experience in activating foreign direct investment to achieve economic development, based on tracking foreign direct investment flows in this country and then analysing its contribution to economic development.

This country has made great strides in its attempt to attract and direct foreign direct investment, thus forming an accumulation of experience that can be used by all countries wishing to achieve economic development by exploiting the mechanism of foreign direct investment. In conclusion, we have presented important recommendations in this regard.

The conclusion we have reached is that foreign direct investment has contributed to economic development in Turkey, and thus it represents a unique experience that developing countries can emulate in directing foreign direct investment to serve their economic development.

Key Words: Turkish experience, foreign direct investment, economic development, contribution, developing countries.

JEL Classification : F21, O16, O40.

* مرسل المقال: بن شاعة رضا (ridacom80@yahoo.fr)



المقدمة:

لقد اتجهت الكثير من الدول النامية في نهاية سبعينيات القرن الماضي وبداية الثمانينيات منه إلى انتهاج فلسفة اقتصادية رأسمالية، وهذا على ضوء التطورات الجديدة التي شهدتها الاقتصاد العالمي ولعل أهم هذه التطورات العولمة الاقتصادية والتوجه نحو الانفتاح التجاري بدل الانغلاق الذي كان سائدا في السابق.

إضافة إلى هذا فإن الالتزامات الاقتصادية والتغيرات السياسية آنذاك كان لها سبب بارز في هذا التحول، ونذكر هنا أزمة الديون الخارجية المستحقة على البلدان النامية، أزمة النفط العالمي سنة 1973 وما انجر عنه من ارتفاع أسعار البترول، تغير أنماط الحكم في الكثير من الدول، تزايد النفوذ العالمي للولايات المتحدة الأمريكية في مقابل انحسار نفوذ الاتحاد السوفياتي ليتم حله في بداية التسعينيات.

حيث أصبحت أغلب الدول النامية بعد هذه الالتزامات الاقتصادية والتغيرات السياسية تميل لاستقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر باعتباره مصدرا بديلا من بين مصادر التمويل الخارجي، فتبنت الانفتاح التجاري ومنحت للمشروعات الاجنبية امتيازات وتسهيلات، وطرقت تشريعاتها وقصّت قيودها التجارية وغير التجارية قصد تحسين بيئتها الاستثمارية وتذليل الصعاب التي قد تعترض أو تحد من تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

وبما أن كثير من الدول النامية لجأت إلى الاستثمار الاجنبي المباشر كآلية للتنمية الاقتصادية وكأداة تمويل دولية مهمة، فقد اشتد التنافس بين هذه الدول للظفر بأكبر حجم من المشروعات الاجنبية والاستفادة من منافعها، فتم اللجوء إلى الحوافز وتقديم التسهيلات وتكييف التشريعات، ونجد أن بعض الدول النامية خاضت تجارب مميزة في مجال الاستثمار، مما جعلها اليوم مثالا يحتذى به ولعل من بينها دولة تركيا.

ابتداء من سنة 1980 انتهجت تركيا سياسة اقتصادية جديدة تعتمد "الانفتاح - الإصلاح - التحديث" وبالتالي تم فتح الباب أمام دخول الموارد الأجنبية، وابتداء من سنة 1999 باشرت الحكومة حملة إصلاحات واسعة وطموحة، كما شرعت حكومة حزب العدالة والتنمية في تنفيذ سياسات انفتاح وإصلاح اقتصادي، وإداري، ومالي من خلال تغيير " الأطر الإرشادية" و"المبادئ التوجيهية" للعملية الاقتصادية ودور الدولة في الاقتصاد واعطاء أهمية قصوى لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

وعلى هذا الأساس فإن الإشكالية التي تعالجها هذه الدراسة تتمحور حول التساؤل التالي: كيف ساهمت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية التركية؟

منهجية الدراسة: لقد أملت علينا طبيعة البحث استخدام المنهج الوصفي التحليلي وهذا لتشخيص وتحليل وتفسير ظاهرة الاستثمار الاجنبي المباشر في تركيا من خلال تدفقاته وتفاوت حجمها من فترة إلى أخرى. وكذلك استخدمنا المنهج الاستقرائي وهذا من خلال الاعتماد على الملاحظة في استنباط واستقراء النتائج من خلال ما أتيح من بيانات ومعلومات.



أدوات الدراسة: اما بالنسبة لأدوات الدراسة فإنها تتمثل في الاحصائيات، الندوات، والمؤتمرات، والملتقيات المقدمة في شكل تقارير من مختلف المراكز الوطنية والدولية المقروءة سواء عن طريق الانترنت، الكتب والمجلات، الدوريات والجرائد.

هيكل الدراسة: قصد الإجابة على إشكالية الدراسة تم تقسيم هذه الأخيرة الى ثلاث عناوين أساسية كالتالي:

- واقع مناخ الاستثمار في تركيا.
- تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في تركيا.
- مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية لتركيا.

I. واقع مناخ الاستثمار في تركيا:

تبلغ مساحة تركيا حوالي 780.580 كم²، ويقع 97% منها في قارة آسيا والباقي في أوروبا، يطل غرب تركيا على بحر ايجا وجنوبها على البحر المتوسط وسوريا وقبرص وشمالها على البحر الاسود.

كما يبلغ عدد سكان تركيا حوالي 72 مليون نسمة، يشكل الاتراك أكبر تشكيلة عرقية للسكان بحوالي 66% يليهم الأكراد بـ 30%، ثم الزازا 02%، ثم العرب 01%، الشركس 0,5 % والجورجيون 0,5% وهناك أقليات أخرى: أرمن، يونان وآشوريين" (مزياني، 2016، صفحة 277).

ولقد شهد الاقتصاد التركي عدة محاولات إصلاح وفق برامج الإصلاح الهيكلي تحت رقابة البنك الدولي، إلا أن أهم الإصلاحات الاقتصادية التي ظهر أثرها البارز على هيكلية ومردودية الاقتصاد التركي بدأت مع مطلع سنة 2002 والتي وضعت ضمن أهدافها نقلة اقتصادية حقيقية وإحداث تنويع اقتصادي مهم.

وتتمتع تركيا بجملة من الخصائص نختصرها فيما يلي:

1. الخصائص السياسية:

يؤكد الدستور التركي ان النظام في تركيا جمهوري ديمقراطي برلماني علماني وأن الدولة التركية هي جزء لا يتجزأ ويتساوى أمام القانون جميع المواطنين دون تمييز، أما تنظيم السلطات فهو كما يلي:

1.1. السلطة التشريعية:

وتتمثل في الجمعية الوطنية (البرلمان) المتكونة من 550 نائب عن الشعب، ينتخبون مباشرة من طرف الشعب كل أربع سنوات ومن بين المهام المخولة لهم ما يلي (الموسوعة، 2023):

- سن وتغيير وإلغاء القوانين.

- مراقبة مجلس الوزراء والوزراء.

- مناقشة مشاريع قانون الميزانية والحسابات المؤكدة والموافقة عليها.

- اتخاذ قرارات طباعة العملة، اعلان الحرب، إعلان العفو العام والخاص، الموافقة على تصديق الاتفاقيات الدولية

وخطط التنمية، تعديل الدستور، اقرار المراسيم والتعديل أو الرفض، قانون الطوارئ، ...

2.1. السلطة التنفيذية:

هي ثنائية البنية تتكون من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء حيث:

أ. **رئيس الجمهورية:** هو رئيس الدولة ينتخب باقتراع شعبي عام لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، يسهر رئيس الجمهورية على تطبيق الدستور وانتظام المهام التنفيذية للجهات الحكومية، كما انه يترأس جلسات مجلس الوزراء، ويعتبر القائد العام للقوات المسلحة ويمكنه اتخاذ قرار استخدامها، كما أنه يعين رئيس الأركان العامة، ويعلن حالة الطوارئ وقانون الاحكام العرفية، كما أن له صلاحيات تشريعية أخرى.

ب. **رئيس الوزراء ومجلس الوزراء:** وهم مسؤولون عن اعداد السياسات الداخلية والخارجية للدولة وتنفيذها، كما يترأس رئيس الوزراء اجتماعات مجلس الامن القومي التركي.

2. الخصائص الاقتصادية:

تبنت تركيا سياسات التثبيت والتكيف في اوائل الثمانينات، ومع مطلع سنة 1999 باشرت سلسلة أخرى من الاصلاحات للتحويل كليا الى اقتصاد السوق وهذا برعاية صندوق النقد الدولي، إلا أن هذه الاصلاحات رافقها في نفس الوقت مشاكل اقتصادية تسببت في اضعاف الاقتصاد التركي، ما أدى فيما بعد (سنة 2001) إلى أزمة عميقة كادت تؤدي الى افلاس الدولة، وأحدث تولى حزب العدالة والتنمية للسلطة في هذه المرحلة ثورة كبيرة في الافتراضات والمبادئ التي تبناها مجلس النقد الدولي، ومن بينها الاعتماد على نظام الصرف الثابت بدل نظام الصرف المرن، كما تم اقتراض حوالي 25 مليار دولار من الخارج من أجل إنجاح المخطط، ومن هنا انطلقت الاصلاحات الكبرى والعميقة في الاقتصاد والادارة وكل القطاعات.

"وَحَالِيَا أصبحت تركيا في المرتبة السادسة عشر في ترتيب أكبر الاقتصاديات على المستوى العالمي، والسادسة على المستوى الاوربي، متفوقة بذلك على السويد، والنرويج، وبلجيكا، وسويسرا وذلك من خلال عدة اسس المتمثلة في توفير مناخ سليم للإنتاج والاستثمار" (مزياني، 2016، صفحة 279)، وتمثلت اهم محاور الاصلاح فيما يلي:

2.1. تحرير الاسعار المحلية:

وهذا من خلال تحرير اسعار القطاع الخاص وإلزام المنشآت الاقتصادية بتحديد اسعارها بناء على حجم التكلفة باستثناء السلع المدعومة، هذا إلى جانب الزيادة في اسعار الطاقة في حدود الاسعار العالمية وتخفيض الاعانات المخصصة للقطاع الزراعي.

2.2. تحرير التجارة الخارجية:

اعتمدت كمرحلة أولى على تقديم حوافز التصدير من أجل تشجيع الصادرات، وفي المرحلة الثانية فقد شهدت تحرير الواردات وهذا بتخفيض الرسوم الجمركية وإلغاء القيود الكمية المفروضة عليها بالإضافة الى تطبيق قانون مكافحة الاغراق قصد حماية المنتجات الوطنية من المنافسة.



3.2. تحرير أسعار الفائدة:

وهذا من خلال رفع القيود على اسعار الفائدة الخاصة بالقروض والودائع، وفي المقابل إلغاء أغلب برامج الائتمان المباشر وأسعار الفائدة التفضيلية مما ساعد في التخصيص الكفء للموارد.

4.2. تحرير سعر الصرف:

تم انتهاز سياسة سعر الصرف الحر الذي يتركز على قوى العرض والطب كما تم تخفيض قيمة العملة التركية (الليرة) مرات عديدة وذلك بغرض تحفيز نشاط التصدير.

5.2. اتباع سياسة مالية متشددة:

حيث تم استهداف الحد في عجز الموازنة العامة للدولة وهذا من خلال تخفيض النفقات وتخفيض الاجور الحقيقية والعمل على توسيع القاعدة الضريبية مع اعادة النظر في نسب بعض الضرائب، كما قامت الدولة بإصدار اوراق مالية حكومية تم طرحها للاكتتاب فيها عن طريق البنوك التجارية والمؤسسات المالية الاخرى قصد سد العجز المالي والحد من الاعتماد على القروض.

6.2. اصلاح المنشآت المملوكة للدولة والانتقال الى القطاع الخاص:

من خلال إعادة هيكلة مؤسسات الدولة ثم الترخيص ببيعها للقطاع الخاص، ووهي العملية التي استدعت انشاء مجلس أعلى للخصخصة سنة 1994 من أجل إدارة عملية الخصخصة وتوجيه عوائدها لمشروعات البنية الرئيسية.

3. وضعية الموارد والبنية التحتية (فرحي، 2012-2013، الصفحات 200-201):

1.3. الموارد:

تزرع تركيا:

أ. المعادن: تحتل تركيا المرتبة العاشرة في العالم من حيث التنوع في انتاج المعادن، اذ يتم انتاج حوالي 60 معدنا مختلفا في البلاد، كما تحتل مادة البور المرتبة الاولى من بين المعادن التي تعتبر تركيا غنية بها، حيث يبلغ ما تمتلكه من هذا المعدن 72% من احتياطي العالم، وهو ايضا من أهم المعادن التي تصدرها تركيا بالإضافة الى الرخام والأحجار الطبيعية، ويقدر انتاجها السنوي من مختلف المعادن حوالي 150 مليون طن والذهب 16,4 طن لوحده فقط سنة 2010. مع العلم ان احتياطي تركيا من الذهب الصالح للصياغة 368 طن.

ب. الطاقة: تؤمن شركة البترول التركية حوالي 13% من استهلاك البلاد للبترول والباقي عن طريق الاستيراد، وقد قدر احتياطي تركيا من النفط بـ 44,3 مليون طن في نهاية 2009 و 6,2 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، كما يعتمد سوق الطاقة في تركيا على الفحم وتوليد الكهرباء التي نصف مصدرها من الانهار والبحيرات والسدود، مما جعل هذا البلد يحتل المركز السابع عالميا والثالث على مستوى اوروبا من حيث امكانيات الطاقة الحرارية الأرضية الى جانب المركز الاول من حيث اعلى معدل نمو في محطات طاقة الرياح، مع انها لم تستغل سوى 15% فقط من امكاناتها.

2.3. البنية التحتية:

يمكن معرفتها من خلال:

أ. الاتصالات:

- يقدر عدد مستخدمي الانترنت في تركيا 34,4 لكل 100 نسمة عام 2008

- بلغ عدد مستخدمي الهاتف النقال والثابت لكل 100 نسمة عام 2008، ووصل عدد المشتركين حسب السلطات التركية المعنية الى مليون شخص بالنسبة للهاتف النقال لوحده نهاية عام 2010.

ب. النقل والمواصلات: من بين الانجازات المحققة في هذا المجال حتى نهاية سنة 2010:

- الطرق السريعة: تجاوزت 64 ألف كيلومتر.

- السكك الحديدية: بلغت حوالي 11 ألف كيلو متر.

- الطيران المدني: تجاوز عدد الركاب المسافرين على خطوط الطيران في تركيا 102 مليون راكب من خلال 45 مطار منها 13 مطار دولي.

وبالنسبة للملاحة البحرية فان تركيا تحتل المركز الثامن من حيث سعة النقل البحري والمرتبة الخامسة من حيث العدد في مجال تشييد السفن الجديدة، وهي تملك 50 ميناء.

4. الخصائص القانونية:

قصد توفير بيئة جاذبة للاستثمار الاجنبي تبنت الدولة جملة من الاجراءات لزيادة تدفق رأس المال الاجنبي عن طريق (كنوش و كنوش، 2017، صفحة 15):

- إنشاء هيئة مستقلة للاستثمارات الاجنبية - هيئة الاستثمارات الأجنبية تابعة لرئيس مجلس الوزراء ومسؤولة عن تقديم المساعدة للمستثمرين الاجانب وتقييم ودراسة المشروعات الاستثمارية واصدار التصاريح وتنظيم وتنفيذ المشاريع الاستثمارية.

- عقد العديد من اتفاقيات حماية الاستثمارات الاجنبية مع العديد من الدول والتي اشتملت على اشكال الحماية التي تكفلها الحكومة التركية للاستثمارات الاجنبية وكذا هيكل الاستثمار الاجنبي للمستثمرين الاجانب في تركيا وكذلك المستثمرين الاتراك في الخارج وهذه الاتفاقيات تم توقيعها مع 26 دولة لعل من اهمها الولايات المتحدة الامريكية والارجنتين وألمانيا والدنمارك وبلجيكا وإيرلندا والنمسا وبولندا ورومانيا واليابان وكوريا الجنوبية والصين والكويت والمجر.

- عقد العديد من اتفاقيات منع الازدواج الضريبي مع العديد من الدول.

- السماح للمستثمرين الاجانب بالعمل في كافة المجالات التي سبق ان تم فتحها امام القطاع الخاص التركي كما لم تضع امام المستثمرين الاجانب حدودا لنصيبهم في المشروعات، كذلك عدد العاملين الاجانب في المشروعات الاجنبية.

- تحرير سعر صرف الليرة التركية بدلا من التحديد الإداري له فضلا عن انشاء السوق الحرة للنقد الأجنبي، على اساس توحيد سعر صرف الليرة التركية في مواجهة العملات الأجنبية، وقد سمح لمكاتب الصرافة والمؤسسات التمويلية بالتعامل في تجارة النقد الاجنبي في ظل السوق الحرة وفي إطار مجموعة من الضوابط المنظمة لهذا التعامل التي تشمل على:



-التخلي عن نظام الرقابة على النقد الاجنبي والتحول الى نظام يكفل حرية التحويل الى العملات الاجنبية داخليا وخارجيا.

-اتباع سياسة التأمين على الصادرات، والهدف من ذلك التخلص من القيود والاعتماد على النظام السعري مما يدفع المنتجات الوطنية لتحسين جودتها والسعي للحصول على ميزة تنافسية مع المنتجات الاجنبية المستوردة حتى لا تخسر السوق.

II. تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تركيا

1. حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في تركيا

الجدول 01: حجم الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى تركيا من 1981 إلى 2021 (مليون دولار)

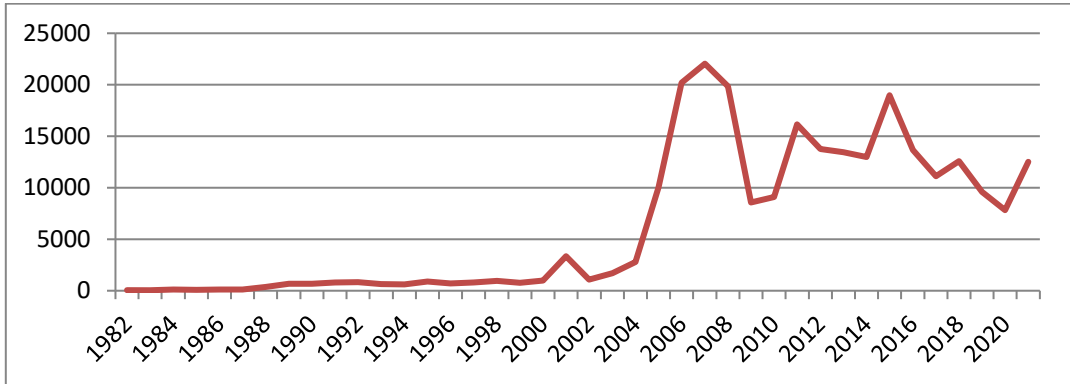
السنوات	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988
FDI الوارد	95	55	46	113	99	125	115	354
السنوات	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
FDI الوارد	663	684	810	844	636	608	885	722
السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
FDI الوارد	805	940	783	982	3352	1082	1702	2785
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
FDI الوارد	10031	20185	22047	19851	8585	9085	16143	13745
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
FDI الوارد	13461	12969	18976	13651	11113	12573	9594	7821
السنوات	2021							
FDI الوارد	12530							

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على احصائيات مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية على الموقع الالكتروني:

unctadstat.unctad.org/wds/tableviewer/tableview.aspx vu le 30 mars 2023

حسب معطيات هذا الجدول فإن المنحنى البياني لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر إلى تركيا يظهر كما يلي:

الشكل 01: تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى تركيا للفترة الممتدة من سنة 1981 إلى سنة 2021.



يتضح من معطيات الجدول والرسم البياني وجود ثلاث مراحل متباعدة عرفها تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر إلى تركيا: المرحلة الأولى (1981-1988): وفي هذه الفترة كانت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى دولة تركيا ضعيفة وهذا بالرغم من تلك الاصلاحات التي باشرتها الحكومة التركية ولعل أهمها سياسة الانفتاح على الخارج وسياسة التكيف الهيكلي والعمل على تشجيع الصادرات من خلال تسهيل توطن الاستثمارات الاجنبية على الاراضي التركية حيث تم اقامة مشروعات يقل رأسمالها عن 50 مليون دولار أمريكي، حيث بلغت قيمة التدفقات الاستثمارية 46 مليون دولار سنة 1983 كأقل قيمة في هذه الفترة وفي المقابل بلغت قيمة التدفقات 345 مليون دولار سنة 1988 وهي قيم ضئيلة لم تكن كافية لإحداث تنمية اقتصادية.

المرحلة الثانية (1989-2001): بالرغم أن قيم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر عرفت تطوراً مقارنة بالمرحلة السابقة حيث بلغت مثلاً في سنة 1989 ضعف قيمة السنة الماضية إلا أن قيم التدفقات كانت لا تزال منخفضة وتعرف تطوراً بطيئاً، حيث لم تتجاوز هذه التدفقات عتبة المليار دولار طيلة سنوات التسعينات ثم قفزت في سنة 2001 إلى أقصى حد في هذه المرحلة بقيمة 3352 مليون، وتجدد الإشارة أن هذه الفترة قد شهدت استقطاب عالمي كبير للاستثمارات الاجنبية المباشرة.

كانت الاستثمارات الاجنبية المباشرة في هذه الفترة تخضع لنظام التراخيص الذي يمنح من قبل المديرية العامة للاستثمار الأجنبي، حيث سجلت حوالي 21,5 مليار دولار امريكي من خلال تأسيس 3511 شركة ما بين سنتي 1993 وسنة 2001 (فرحي، 2012-2013، صفحة 310).

والجدول التالي يوضح أهم الدول المستثمرة في تركيا حتى عام 2000 حيث احتلت فرنسا المرتبة الاولى وتلتها المانيا بينما تأتي الاستثمارات اليابانية في المرتبة الثامنة كما يلي:



الجدول 02: أهم الدول المستثمرة في تركيا حتى عام 2000

البلد	حجم الاستثمارات (مليون دولار)	عدد الشركات
فرنسا	5364	243
ألمانيا	3784	897
أمريكا	3028	316
هولندا	2972	316
السويد	2001	198
المملكة المتحدة	1825	317
إيطاليا	1598	182
اليابان	1284	49
الدول الأخرى	4497	2506

المصدر: مثنى عبد الرزاق الدباغ، تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر التجارة الخارجية في تركيا، مجلة دراسات اقليمية، العدد الرابع، الموصل، العراق، 2005، ص182.

المرحلة الثالثة (2002-2021): وتتميز هذه المرحلة بحدوث نقلة سياسية نوعية في تركيا وهذا بتولي حزب العدالة والتنمية للسلطة في البلاد لأول مرة، حيث تم اعادة صياغة كل السياسات الاقتصادية السابقة بناء على فكرة "الدولة الجسرية" وهذا بأن توسع تركيا لعلاقاتها الاقتصادية الخارجية مع الدول المجاورة ومع الدول الاوروبية.

وباشرت تركيا في خطوات جريئة لاستقطاب رؤوس الاموال الاجنبية حتى وصلت حد منافسة الدول المتطورة، حيث اكتسبت سنة 2004 مثلاً تدفقات هائلة بلغت 2785 مليون دولار، واحتلت المرتبة الثالثة عشر بين الدول الاثر جذبا للاستثمار الاجنبي المباشر سنة 2012 بمبلغ قدره 13745 مليون دولار.

في هذه الفترة اصبحت الاستثمارات الاجنبية المباشرة تتضمن القروض فيما بين الشركات الاجنبية وتلك الأرباح المعاد استثمارها واعتمدت منذ 2003 على نظام التبليغ عوض التصديق او الترخيص.

نشير أن تركيا منذ عام 2008 عرفت تدني في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة وهذا بسبب الازمة المالية والاقتصادية العالمية وهذا بعد أن بلغت قيمة هائلة سنة 2007 بقيمة قدرها 22047 مليون دولار امريكي.

ان القطاعات الاكثر جذبا للاكثر للاستثمارات الاجنبية المباشرة تتمثل في الوساطة المالية والتصنيع خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2010، حيث يشكلان حوالي 61% من مجموع تدفقات هذه الفترة كما أصبح الاستثمار في امدادات الكهرباء، الغاز والماء الوجهة الاولى للمستثمرين الاجانب على حساب القطاعات الاخرى منذ عام 2009 ليستحوذ على حوالي 32% من مجموع تدفقات سنة 2010 (فرحي، 2012-2013، صفحة 316).

وفي سنة 2020 انخفضت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر متأثرة بجائحة كورونا كأغلب دول العالم لترتفع من جديد سنة 2021 محققة رقما قياسيا منذ سنة 2016 وهذا بقيمة قدرها 12530 مليون دولار.



2. التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمار الاجنبي المباشر في تركيا

1.2. التوزيع الجغرافي:

الجدول 03: تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى تركيا حسب الدول المستثمرة (2002-2010)

(بالمليون دولار)

البلد/المنطقة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الاتحاد الاوروي	455	565	1027	5006	14489	12601	11076	4928	4903
ألمانيا	86	142	73	394	357	954	1237	498	598
فرنسا	22	121	34	2107	439	367	679	617	600
هولندا	72	51	568	383	5069	5442	1343	718	491
المملكة المتحدة	8	141	126	166	628	703	1335	350	240
ايطاليا	241	1	14	692	189	74	249	314	56
دول اوروبية اخرى	26	109	212	126	7807	5061	6233	2431	2918
الدول الاوروبية	13	11	6	1646	85	373	291	305	256
افريقيا	0	0	0	3	21	5	82	2	0
الو.م.أ	2	52	36	88	848	4212	868	260	320
كندا	7	6	61	26	121	11	23	52	56
أمريكا الوسطى	0	0	0	8	33	494	60	19	5
آسيا	70	60	60	1756	1927	1405	2345	673	984
دول الشرق الادنى	5	1	54	1675	1783	608	2184	361	539
دول الخليج العربي	5	0	43	1675	1783	311	1963	209	442
دول الشرق الادنى	0	1	11	2	3	196	96	78	46
دول اسبوية اخرى	65	59	6	78	17	797	121	312	445
دول اخرى	24	2	0	2	115	36	2	13	5

المصدر: فرحي كريمة، مرجع سبق ذكره، ص 317.

يظهر من خلال هذا الجدول أن مصدر تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى تركيا حسب الدول المستثمرة يرجع في المرتبة الاولى لدول الاتحاد الاوروي وفي المرتبة الثانية الدول الاسبوية وبعدها دول الشرق الاوسط.

حيث يعتبر الاتحاد الاوروي اهم مستثمر في تركيا، لا سيما دولة المانيا، فرنسا، هولندا، المملكة المتحدة وايطاليا التي تتواجد كأهم مستثمر في تركيا منذ سنة 1980.

وتجدر الاشارة أن اغلب الاستثمارات الاجنبية المباشرة تتركز في مقاطعة اسطنبول وحدها، وهذا بالنظر لما توفره من مزايا المناطق للتطوير التكنولوجي وثمانى مناطق صناعية منظمة وثلاث مناطق حرة.



ثم تأتي المناطق الأخرى متمثلة في مقاطعة كوجالي المقسمة إلى ثلاث مناطق للتطوير التكنولوجي وثمان مناطق صناعية مقننة ومنطقتين حرتين ومقاطعة بورصة التي تضم منطقة للتطوير التكنولوجي، عشر مناطق صناعية مقننة ومنطقة حرة.

2.2. التوزيع القطاعي:

الجدول 04: التوزيع القطاعي للمشاريع الاستثمارية في تركيا ذات شهادات حوافز الاستثمار خلال الفترة (2007-2010) (بالمليون دولار)

القطاع	2007	2008	2009	2010
الزراعة والصيد	8	8	5	44
المناجم والحاجر	2	62	136	23
التصنيع	2182	2548	3752	3166
امداد الكهرباء والماء والغاز	70	2155	3489	1345
الفنادق والمطاعم	32	43	145	223
النقل والتخزين والاتصالات	1046	492	1822	374
العمل الصحي والاجتماعي	-	9	37	80
أخرى	238	41	71	46

المصدر: فرحي كريمة، مرجع سابق، ص321.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن قطاعات التصنيع، الامداد بالكهرباء والغاز والماء، النقل والتخزين والاتصالات تمثل وجهة قوية لأغلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهذا تماشيا مع سياسة تركيا للاستفادة من القدرات التصنيعية للدول المتقدمة وتطويرها داخليا، ومن جهة أخرى العمل على تطوير البنية التحتية لتهيئة البلد لمتطلبات العصر في مجابهة التحديات الإقليمية والدولية ولعب دور محوري في المنطقة.

III. مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية لتركيا

1. مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في النمو الاقتصادي

تعرفنا عندما تطرقنا الى تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى تركيا أن قيمة هذه التدفقات كانت متواضعة قبل سنة 2001، وارتفعت بعد ذلك نتيجة الاصلاحات الاقتصادية المتخذة، وهذا ما سينعكس حتما على معطيات الجدول التالي:

الجدول (05): رصيد الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى تركيا كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي في الفترة من

1981 إلى 2021 (الوحدة: نسبة مئوية %)

السنوات	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988
رصيد FDI الوارد	9,09	10,07	10,59	11,02	9,94	8,95	7,87	7,83



السنوات	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
رصيد FDI الوارد	7,09	5,37	5,75	5,84	5,41	7,81	6,40	6,26
السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
رصيد FDI الوارد	6,29	6,31	7,09	6,86	10,07	7,84	10,57	9,45
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
رصيد FDI الوارد	14,11	17,14	22,85	10,56	22,29	24,24	16,45	21,82
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
رصيد FDI الوارد	15,91	19,56	18,35	17,18	22,92	18,66	21,12	31,80
السنوات	2021							
رصيد FDI الوارد	14,93							

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على الموقع الإلكتروني:

unctadstat.unctad.org/wds/tableviewer/tableview.aspx vu le 11 avril 2023

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أن نسبة رصيد الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد من الناتج المحلي الاجمالي كان ضعيفا في الثمانينات وحتى في التسعينات، وفي المقابل فقد عرفت هذه النسبة ارتفاعا بداية من سنة 2001، وقد بلغت أكبر نسبة 31,80% وهذا سنة 2020.

2. مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في التكوين الرأسمالي:

الجدول 06: الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد كنسبة من اجمالي تكوين رأس المال الثابت في تركيا في الفترة من 1981 إلى 2021 (الوحدة: نسبة مئوية %)

السنوات	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988
FDI الوارد	0,53	0,34	0,30	0,76	0,51	0,50	0,41	1,14
السنوات	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
FDI الوارد	2,06	1,51	1,71	1,71	1,01	1,44	1,67	1,21
السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
FDI الوارد	1,22	1,45	1,54	1,61	9,26	2,31	2,62	2,71
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
FDI الوارد	7,50	12,73	11,60	9,67	5,95	4,75	6,94	5,77
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
FDI الوارد	4,96	4,81	7,43	5,39	4,33	5,44	4,87	3,97
السنوات	2021							
FDI الوارد	6,35							

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على الموقع الإلكتروني:

unctadstat.unctad.org/wds/tableviewer/tableview.aspx vu le 11 avril 2023



نلاحظ من خلال معطيات هذا الجدول أن نسبة مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر لم تتعدى 2,5% إلى غاية سنة 2000 والسبب في ذلك تواضع التدفقات الاستثمارية الى تركيا في هذه الفترة، ثم ارتفعت ارتفاعا هاما سنة 2001 حيث بلغت 9,26% وهذا يرجع الى عمليات الخصخصة التي اقدمت عليها الحكومة التركية في هذه السنة، ثم انخفضت هذه النسبة في السنة الموالية حيث بلغت 2,31% لترتفع ارتفاعا ملحوظا سنة 2005 حيث بلغت 7,50% وهذا كثمرة للإصلاحات العميقة التي تم اتخاذها حيث تأكد هذا من خلال ارتفاع النسب في سنوات 2006 و 2007 و 2008، ثم استقرت هذه النسبة بين 04% و 07% الى غاية 2021.

3. مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في تمويل التنمية:

الجدول التالي يبين مساهمة تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى تركيا مقارنة مع مختلف مصادر التمويل.

الجدول 07: التدفقات الرأسمالية إلى تركيا خلال الفترة (1993-2010) (الوحدة: مليون دولار)

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
تدفقات الدين	10003	5981	6980	7974	10525	11454	21046	26414	24317
FDI	636	608	885	722	805	940	783	982	3273
استثمار المحفظة	570	989	195	191	8	518	428	489	79
تحويلات العمال	2919	2627	3327	3542	4197	5356	4533	4560	2786
مساعادات رسمية	447	197	312	245	6	28	10	327	132
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
تدفقات الدين	36767	38902	34917	40595	58813	72829	68553	39605	46498
FDI	1082	1702	2785	10031	20185	22047	19504	8411	9071
استثمار المحفظة	16	905	1427	5669	1939	5138	716	2827	3468
تحويلات العمال	1936	729	804	877	1146	1248	1476	970	874
مساعادات رسمية	279	165	285	396	566	192	1116	1361	1049

المصدر: كريمة فرحي، مرجع سابق، ص 363 و 368.

نلاحظ من خلال معطيات هذا الجدول فترتين متباينتين:

الفترة قبل 2001: وفيها يظهر ان تدفقات الدين تأتي في المرتبة الاولى كمصدر لتمويل التنمية في تركيا تليها تحويلات العاملين حيث لم يكن للاستثمار الاجنبي دور مهم في تمويل الفترة وهذا تناسبا مع تدفقاته الضئيلة. الفترة بعد 2001: وفيها أصبح الاستثمار الاجنبي المباشر يشكل أولوية ملحة ضمن الإصلاحات الاقتصادية المتخذة حيث احتل المرتبة الثانية كمصدر تمويلي ابتداء من سنة 2003 وبفارق مهم عن تدفقات الدين التي بقيت في المركز الأول، كما شهدت المساعدات الرسمية واستثمار المحفظة ارتفاعا نسبيا، هذا الاخير احتل المرتبة الثالثة سنة 2010.

4. مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في التشغيل والحد من البطالة:

لمعرفة تأثير تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى تركيا على نسبة التشغيل بالنسبة لقوة العمل الاجمالية، سنقوم فيما يلي بعرض نسب البطالة وكذا الاستثمارات الواردة وفقا للجدول التالي:



الجدول 08: معدل البطالة مقارنة بحجم الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى تركيا من 2001 إلى 2020

السنة	حجم FDI الوارد (مليون دولار)	معدل البطالة نسبة الى اجمالي القوى العاملة
2001	3352	8,40
2002	1082	10,40
2003	1702	10,50
2004	2785	10,80
2005	10031	10,60
2006	20185	8,70
2007	22047	8,90
2008	19851	9,70
2009	8585	12,60
2010	9085	10,70
2011	16143	8,80
2012	13745	8,20
2013	13461	8,70
2014	12969	9,90
2015	18976	10,20
2016	13651	10,80
2017	11113	10,80
2018	12573	10,90
2019	9594	13,70
2020	7821	13,10
2021	12530	12,00

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

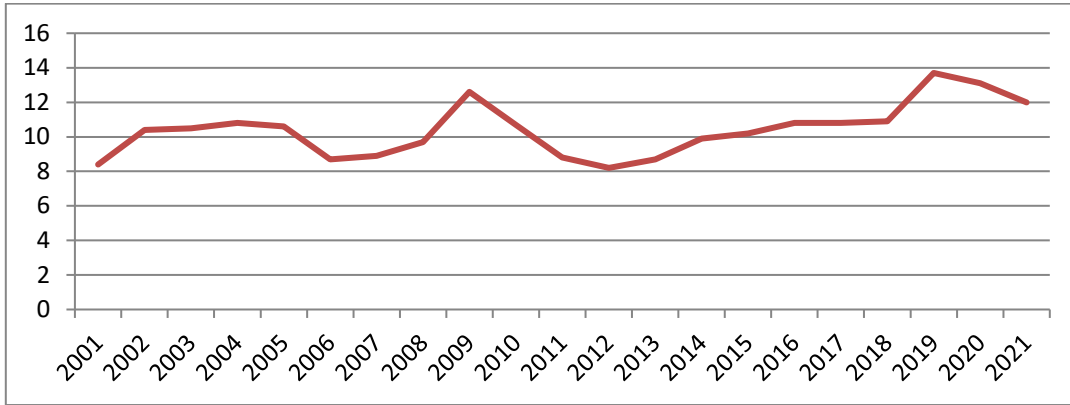
- احصائيات مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية على الموقع الالكتروني:

unctadstat.unctad.org/wds/tableviewer/tableview.

- بيانات البنك الدولي على الموقع الالكتروني: data.albankaldawli.org

وبالاعتماد على معطيات الجدول السابق ينتج لنا المنحنى البياني يوضح تطور معدلات البطالة بالنسبة للقوة العاملة في تركيا للفترة الممتدة من سنة 2001 إلى سنة 2021.

الشكل 02: تطور معدلات البطالة (%) بالنسبة للقوة العاملة في تركيا للفترة الممتدة من سنة 2001 إلى سنة 2021.



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

الملاحظ من خلال هذا المنحنى البياني و الجدول السابق للفترة الممتدة من سنة 2001 إلى سنة 2022 أن معدلات البطالة تتأثراً عكسيا بتغير حجم الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى تركيا، فكلما ارتفع حجم الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد انخفض معه معدل البطالة ونفس الشيء في حالة الانخفاض، فمثلا بلغ حجم الاستثمار الوارد سنة 2001 ما قيمته 3352 مليون دولار وبلغ في المقابل معدل البطالة 8,40% ثم انخفض حجم الاستثمار في السنة الموالية (2002) الى 1082 مليون دولار فارتفع في المقابل معدل البطالة الى 10,40%، وفي سنة 2011 ارتفع حجم الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد إلى 16143 مليون دولار فانخفض في المقابل معدل البطالة إلى 8,80%، وهكذا في باقي السنوات مع الاخذ بعين الاعتبار النمو السكاني الذي أثر على الكتلة العمالية الاجمالية.

5. مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في تطوير صادرات السلع والخدمات

قصد معرفة تأثير تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى تركيا على تطور صادرات السلع والخدمات، سنقوم فيما يلي بعرض حجم الصادرات التركية وكذا الاستثمارات الواردة وفقا للجدول التالي:

الجدول 09: حجم الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى تركيا وتطور الصادرات في الفترة من 2001 إلى 2021

السنة	حجم الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد (الوحدة مليون دولار)	حجم الصادرات (مليار دولار امريكي)
2001	3352	49,96
2002	1082	54,75
2003	1702	70,50
2004	2785	91,92
2005	10031	106,33
2006	20185	119,87
2007	22047	145,38



178,02	19851	2008
145,55	8585	2009
157,44	9085	2010
183,65	16143	2011
206,20	13745	2012
227,03	13461	2013
236,41	12969	2014
211,05	18976	2015
199,34	13651	2016
233,19	11113	2017
238,25	12573	2018
249,42	9594	2019
206,62	7821	2020
286,09	12530	2021

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

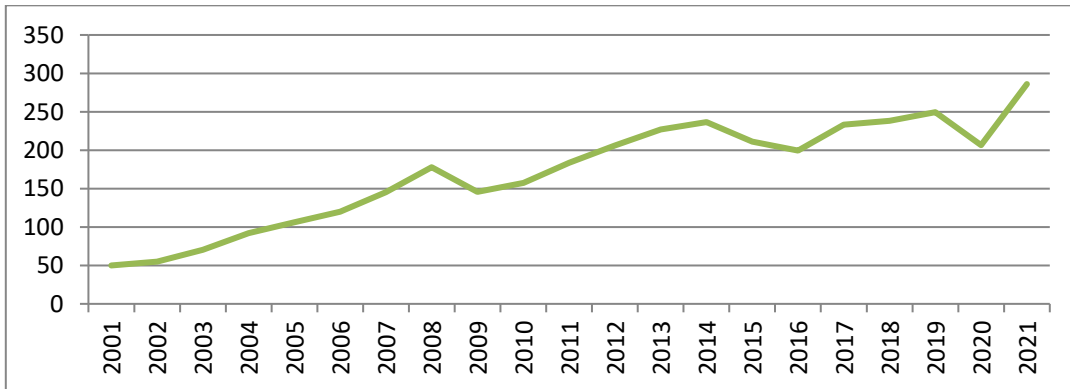
- إحصائيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على الموقع الإلكتروني:

unctadstat.unctad.org/wds/tableviewer/tableview.

- بيانات البنك الدولي على الموقع الإلكتروني: data.albankaldawli.org

وبالاعتماد على معطيات الجدول السابق نستخلص رسم بياني يوضح التطور الإيجابي للصادرات التركية للفترة الممتدة من سنة 2001 إلى سنة 2021.

الشكل 03: تطور الصادرات التركية للفترة الممتدة من سنة 2001 إلى سنة 2021.



نلاحظ من خلال هذا المنحنى البياني والجدول السابق للفترة الممتدة من سنة 2001 إلى سنة 2022 أن حجم الصادرات التركية تتأثر طرديا بتغير حجم الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى تركيا، ولذلك فقد عرفت الصادرات التركية احجاما تصاعدية وهذا تناسبا مع تراكم الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة، حيث ارتفعت الصادرات من



49,96 مليار دولار امريكي سنة 2001 إلى ما قدره 178,02 سنة 2008، وبلغت 211,05 مليار دولار سنة 2015 وبلغت 286,09 مليار دولار سنة 2021، أما بخصوص الانخفاض الذي عرفته هذه الاستثمارات سنوات 2009، 2016، 2020 فكانت نتيجة حدوث ازيمات اقتصادية او سياسية على غرار الازمة المالية العالمية لسنة 2009 ومحاولة الانقلاب العسكري في 2016 وانتشار وباء كورونا في العالم سنة 2020.

الخاتمة:

من خلال هذا البحث تبين لنا أن تجربة تركيا مع استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتفعيلها ساهمت في تحقيق التنمية الاقتصادية، وهذا من خلال ارتفاع نسب المؤشرات الاقتصادية خاصة بعد سنة 2001 أين قامت الحكومة التركية بإصلاحات اقتصادية جريئة، ولعل أبرز هذه النسب رصيد الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى تركيا كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد كنسبة من اجمالي تكوين رأس المال الثابت. وفي المقابل عرفت نسب البطالة انخفاضا محسوسا، كما تطورت حصة الصادرات تزامنا مع ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد.

من خلال هذه الدراسة يمكن استخلاص عدة دروس من التجربة التركية نذكرها فيما يلي:

- ضرورة توافر الرؤية الواضحة، والإدارة السياسية القوية، والصدق والشفافية، وتحويل هذه الرؤية الى برنامج اقتصادي يتكون من مجموعة من السياسات التي تؤدي الى تحقيق الاهداف، بالإضافة الى توافر ارادة سياسية وعزيمة لتنفيذ ذلك البرنامج الاقتصادي مهما كانت الصعوبات، وقد واجهت الحكومة التركية صعوبات كبيرة في بداية فترتها وكان اهمها ضرورة الالتزام ببرنامج التقشف وتكمن صعوبة هذا الامر في ان هذه الحكومة قد تم اختيارها من قبل الشعب التركي لأسباب رئيسية تتعلق بحل مشاكل اقتصادية واجتماعية، لكن الدرس الحقيقي المستفاد من هذا هو صدق الحكومة وإعلانها بكل شجاعة انه لا مفر من الالتزام ببرنامج صندوق النقد الدولي للخروج من الازمة الاقتصادية وتوجيهها بشكل مباشر الى الشعب لتطلب دعمه في تنفيذ برنامجها الاقتصادي وهو ما كتب لها النجاح.

- لا بد من ضرورة توافر مناخ ديمقراطي لتحقيق التنمية الاقتصادية، حيث ان الحكومة التركية لم تكن لها ان تحقق هذا التقدم الاقتصادي في ظل غياب الديمقراطية.

- لا بد من العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية للفقراء مع الاخذ بعين الاعتبار حقوق الطبقات الغنية، ليس باعتبارهم جزء من مواطني الدولة لهم كافة الحقوق بل إنها ايضا من باب حماية حقوق المستثمرين ورجال الاعمال المحليين والأجانب لان هذا يؤدي الى انتعاش الاسواق وزيادة فرص العمل وهو ما يصب في النهاية لصالح النمو الاقتصادي بشكل عام وتحسين حالة الطبقات الفقيرة بشكل خاص.

ولكن مع التأكيد انه لا يمكن اغفال ضرورة وجود برامج للإعانة الاجتماعية الى جانب قرارات مباشرة من الحكومة برفع الحد الأدنى للأجور، لضمان ألا يصب النمو الاقتصادي فقط في مصلحة الاغنياء، ومن ثم يؤدي الى توسيع الفجوة بين الاغنياء والفقراء كما حدث في معظم دول العالم في التسعينيات.



-الاهتمام بتحقيق التنمية الزراعية والصناعية معا، وفي الوقت نفسه اتباع سياسات اقتصادية تكون من شأنها رفع القدرة الشرائية المحلية.

-ضرورة العمل على توعية الشعب من اجل المشاركة في عملية التنمية، وتجدر الاشارة الى ان التجربة التركية ناجحة ماكان لها ان تحدث لو لم تتوفر ارادة شعبية حقيقة ووعي جماهيري لأهمية النهوض.

-دعم التعليم بصفة عامة والبحث العلمي بصفة خاصة واستخدام الخبرات التي وصلت الى مكانه علمية عالمية للاستفادة منها، بالإضافة الى تبني استراتيجية متكاملة للنهوض بالعلوم والتكنولوجيا.

قائمة المراجع:

- الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية الموسوعة. (2023). النظام السياسي في تركيا. تاريخ الاسترداد 23 02, 2023، من [//politics-dz.com/ar](http://politics-dz.com/ar).
- مزياني فيروز. (2016). النموذج التنموي التركي: التكامل بين المفهوم الشامل للتنمية والمفهوم التنموي للعدالة الاجتماعية. المجلة الجزائرية للامن والتنمية(العدد الثامن).
- فرحي كريمة. (2012-2013). أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين، تركيا، مصر والجزائر. أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر 3.
- كنوش محمد، ونيل كنوش. (2017). الاصلاحات والحوافز المعتمدة في تحقيق التنويع الاقتصادي في الاقتصاد التركي. مجلة المشكاة في الاقتصاد والتنمية والقانون.